



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والثمانون

روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2005

الجمهورية الدومينيكية

مذكرة رئيس الصندوق

برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين

في المنطقة الحدودية (القرض DO-595)

تمديد مهلة نفاذ مفعول القرض

أولاً- الخلفية

1- أقر المجلس التنفيذي في دورته السابعة والسبعين المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2002، قرصاً إلى الجمهورية الدومينيكية بما قيمته 10.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.0 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط عادية وذلك للمعاونة في تمويل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المنطقة الحدودية. وتم التوقيع على اتفاقية القرض في 12 يونيو/حزيران 2003. ومدد الصندوق مهلة نفاذ مفعول القرض بناء على طلب من الحكومة الدومينيكية، لتمكين السلطات الدومينيكية من استكمال الإجراءات اللازمة للتصديق على اتفاقية القرض، وللوفاء ببعض الشروط الأخرى المطلوبة من أجل نفاذ القرض. وقد انتهى آخر تمديد للمهلة والحد الأقصى لبدء النفاذ المحدد بسنتين في 12 يونيو/حزيران 2005.

2- وافق المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والثمانين المنعقدة في سبتمبر/أيلول 2005، على تمديد إضافي لمهلة نفاذ القرض قدره ستة أشهر لغاية 12 ديسمبر/كانون الأول 2005. وقد أبلغت السلطات الدومينيكية الصندوق بأن عمليات الإقرار الداخلية هي في حكم المستكملة ولكن الضرورة تستدعي تمديداً جديداً حتى نهاية العام تقريباً.

3- سيمول البرنامج على مدى ست سنوات وهو يتألف من ستة عناصر هي: تنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ وتوليد الدخل المستدام؛ والبنى الأساسية الاجتماعية؛ وحوار السياسات وتعزيز المؤسسات. ويتصف البرنامج بالسمات الابتكارية التالية: (i) دعم الحكومة للدومينيكيين من أصل هايتي، وتعزيز حقوق المواطنة للفئات السكانية الضعيفة من خلال توفير الخدمات الاستشارية والقانونية، والحد من النزاعات الاجتماعية واعتماد استراتيجية اتصالات نشطة؛ (ii) تمكين المنظمات القاعدية وتشجيع مشاركتها كأطراف فاعلة في البرنامج ومنحها سلطات لاتخاذ القرار في شؤون التنمية الريفية المحلية؛ (iii) إتباع نهج تدريجي في الحد من الفقر والتشديد على حقوق المواطنين وعلى التعليم والخدمات الاجتماعية كمدخل للتنمية الاقتصادية؛ (iv) الدعم الكامل للمركزية ولعملية التسيير المحلي.

ثانياً- التوصية

4- تلقى الصندوق طلباً رسمياً من حكومة الجمهورية الدومينيكية لتمديد مهلة نفاذ مفعول القرض للأسباب المدرجة في الفقرة 2 أعلاه. ونظراً للدور الأساسي الذي سيلعبه البرنامج في الحد من الفقر في الجمهورية الدومينيكية فإنه يقترح على المجلس التنفيذي أن يمدد مهلة نفاذ القرض DO-595 من أجل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحرومين في المنطقة الحدودية لكي يتاح استكمال الشروط المطلوبة لنفاذ القرض.

